

الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية The new protectionism, currency wars and the importance of strengthening the role of W.T.O

محمد الأمين شربي (*) & محمد لحسن علاوي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ممثلة في ظاهرة الحمائية الجديدة و ما نتج عنها من إفرازات و ردود أفعال لعل أهمها المبالغة في تخفيض القيم الخارجية للعملات الوطنية أو ما يعرف بحرب العملات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، و كذا تحليل أهم التغييرات المطلوبة لتفعيل عمل و مسار المنظمة العالمية للتجارة.

الكلمات المفتاح : حمائية، تحرير تجاري دولي، تخفيض العملة، منظمة التجارة العالمية.

Abstract : The purpose of this study is to point out the important challenge which is faced international trade liberalization; it is the new protectionism, and its effects, one of them the reduction of currencies or currency wars specially after the global financial crises, and the essential required changes to strengthening the performance of the World Trade Organization.

Keywords: protectionism, international trade liberalization, currency reduction, world trade organization.

Jel Classification Codes : F13, F42, O24.

I- تمهيد :

إن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المكملة لدورها، مفروض من قبل الدول المتقدمة و يجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية، و هو ما يعني أن آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال تطور استخدام القيود الحمائية بما تسمح به تشريعات التجارة الدولية، ففي الماضي القريب كانت الدول الصناعية توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية ثم تم تغيير الأسلوب وفرضت هذه الدول مستوى عالي من الحماية كالقيود الفنية، الصحية وإجراءات مكافحة الإغراق، لتنتقل الإجراءات الحمائية إلى مستوى التسويات النقدية و المالية متجاوزة تكاليف الإنتاج و جودته، وذلك من خلال التأثير على القيم الخارجية للعملات للرفع من القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا بالرغم من تخفيض هذه الدول -الصناعية- لعملاتها بشكل كامل منذ بداية الثلاث الأخير من القرن الماضي.

- **مشكلة البحث:** إن التطورات السابقة تطرح تساؤلا جوهريا مفاده: "كيف تستخدم تغيرات القيم الخارجية للعملات لأغراض حمائية، و ما تأثير ذلك على أداء و مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف؟"

- **الدراسات السابقة:** تعددت في السنوات الأخيرة الدراسات التي تربط بين مظاهر الحمائية وعلاقتها بتخفيض قيم العملات الوطنية وتأثير ذلك على النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولعل أهمها:

1- Uri Dadush and Vera Eiedehman, currency wars, Carnegie Endowment for International peace, DC 20036, Washington, USA, 2011.

حاولت الدراسة الوقوف عند أهم مظاهر حرب العملات وتأثيراتها على السياسات الاقتصادية عموما والتجارية والنقدية بوجه خاص، وإمكانية حدوث انسداد تجاري في المستقبل القريب نتيجة الاستمرارية في هذا السلوك، ودعت بالأساس إلى إيجاد آلية جديدة لتحديد أسعار الصرف خاصة بعد الأزمة.

2- Mark S. Coplovitch and Jon. C Pevehouse, "Currency wars" by other means Exchange rate and GATT/WTO, Dispute Initiation, University of Wisconsin Madison, 2010.

حاولت الدراسة تحليل العلاقة النظرية بين تقلبات أسعار الصرف واستمرارية التحرير التجاري الدولي في ظل منظمة التجارة العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أن التقييم غير الحقيقي للعملات الوطنية يؤثر سلباً على مسار عملية التحرير التجاري ويقلل من استمرارية الحصول على المكاسب الناجمة عن عمليات التبادل الدولي في المستقبل البعيد. ودعت إلى مضاعفة الجهود التكاملية بين المنظمات الاقتصادية لمراقبة وضبط أسعار الصرف بما يتناسب مع التوازنات النقدية والتجارية للدول الأعضاء.

3- Zoryama Lutsyshyn and Natalia Reznikova, Competitive devaluation in currency wars: financial projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, 2013.

ركزت الدراسة على مخلفات الأزمة المالية العالمية وإشكالية فشل أسعار الصرف الحرة في كل مرة في المحافظة على مكاسب التحرير والانفتاح الاقتصادي، وما تسببه حرب العملات من تراجع وتهديد لمستقبل منظمة التجارة العالمية، وقد دعت في آخر هذه الدراسة إلى ضرورة توسيع مجموعة العشرين (20) للتشاور حول حلول الأزمات في المستقبل عوض الاعتماد على برامج الإنقاذ والدعم بشكل فردي.

وبالتالي فإن تحليل الإشكالية السابقة يتطلب الوقوف عند النقاط التالية:

- ظهور وتنامي الحماية التجارية الجديدة؛
- التحول إلى صراع (حرب) العملات و أطرافه الفاعلة؛
- دور منظمة التجارة العالمية في مواجهة الحماية الجديدة وحرب العملات.

II - ظهور و تنامي الحماية التجارية الجديدة

إن أكبر وأصعب خطر يواجه المنظمة العالمية للتجارة هو ما أصبح يعرف في الوقت الراهن بـ "الحماية الجديدة"، هذه الأخيرة التي تتعارض في شكلها ومضمونها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة، حيث أن من بين أهداف هذه الأخيرة والتي تسعى جاهدة للوصول إليها هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها، حيث أننا نجد أن كل اتفاقات المنظمة تصب في اتجاه واحد وهو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيها، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو أي إجراء آخر قد يمنع من تحقيق المنافسة العادلة بين مختلف المنتجين من مختلف الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

II - 1. ماهية "الحماية الجديدة" أو الخطر الجديد على المنظمة العالمية للتجارة

إن في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة القليلة، أصبح مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في وضع صعب و حرج، فالأزمة المالية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عميقة أَلقت بضلالها على مختلف دول العالم سواء متقدمة أو نامية.

ففي ظل تدهور وإفلاس قطاعات مالية وإنتاجية كبيرة، وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى تبني سياسات حماية جديدة، هذه الأخيرة تتعارض في مجملها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من الاتفاقيات، بل على الأكثر من ذلك فقد اعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن إتباع سياسة الحماية الجديدة هو البديل الأنسب والأنجع لمواجهة آثار هذه الأزمة¹.

و في حقيقة الأمر أن الخطر الحالي لا يتمثل فقط في التوجه الصريح نحو الحماية و إنما يتمثل في السياسات الوطنية داخل كل دولة، و التي ستفرض تكاليف إضافية على الآخرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و هي في حقيقتها جهود ستبذل للدفاع عن الإقتصاديات الوطنية، إلا أن تلك التوجهات ستترك آثار سلبية على الدول الأخرى وسيؤدي ذلك إلى نمو ردود الأفعال السلبية².

و قد خلصت الطرحات حول أشكال الحماية التجارية الجديدة على أنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية و الدولية متجاوزة كل أشكال الدعم و الحماية الكلاسيكية (كالقيود الفنية و الكمية) ممثلة في أشكال عدة أهمها³.

- برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للشركات الوطنية؛
- معاملات تمييزية بمختلف أشكالها؛
- التأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية.

II- 2. المنافسة التجارية بين الدول النامية و المتقدمة في ظل الحماية التجارية الجديدة:

تشير الدراسات الاقتصادية إلى استخدام الدول المتقدمة لإجراءات معقدة تجاه منتجات الدول النامية على نقاط العبور، وكذا إجراءات مكافحة الإغراق، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت تدابير مكافحة الإغراق تجاه المنتجات النامية أربعة أضعاف ما كانت تستخدمه قبل سنها ضمن تشريعات منظمة التجارة العالمية للحد من تدفق هذه المنتجات⁴، و يوضح الجدول (01) حصيلة المعاملات التجارية بين الـو.م.أ والصين وحجم الفائض التجاري لصالح الصين و هو ما تعتبره هذه الدول مبررا لحماية توازنها.

إن هذه الحمائية الجديدة من قبل الدول المتقدمة تؤكد على أن تجارة هذه الدول مع الدول النامية هي تجارة غير عادلة بالمرّة، وستزيد من تعميق الأزمات الاقتصادية في الدول النامية، ويجب على هذه الأخيرة مواجهة كل أشكال الحمائية التجارية الجديدة وبكل الوسائل والطرق المتاحة والممكنة.

وبالفعل فقد أعلنت عدة دول نامية أعضاء في منظمة التجارة العالمية في 15 فيفري من سنة 2009 عن بالغ قلقها من خطط الإنقاذ الكبيرة التي انتهجتها واعتمدها الدول المتقدمة كإجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية، ورأت بأنها ستؤدي إلى إحداث "تفاوتات وفجوات تجارية كبيرة جدا" بينها وبين الدول المتقدمة، إضافة إلى أنها ستحد من قدراتها الإنتاجية مما يحول هذا دون منافستها للدول المتقدمة والتي تحظى بقدرات إنتاجية ضخمة ومتزايدة بفضل برامج التحفيز وخطط الإنقاذ وإجراءات الحمائية التجارية الجديدة بكافة أشكالها وطرقها المختلفة.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك ما شهدته الدول المتقدمة من برامج تحفيزية كبيرة -خصوصا في المرحلة التي تلت الأزمة- وخصوصا تلك الموجهة لصناعة السيارات، حيث اعتبرتتها كثير من الدول وبخاصة النامية منها على أنها شكل من أشكال التمييز بين الدول وشكلا آخر من أشكال الحمائية التجارية الجديدة، كما أن برامج التحفيز هذه تعتبر من أشكال الدعم التي ستشجع لا محالة المنتجين في الدول المتقدمة، في حين لا يحظى نظراؤهم من منتج الدول النامية بنفس الدعم نظرا لافتقار هذه الدول على برامج التحفيز والدعم هذه، ويرجع هذا لغياب رؤوس الأموال الكافية.

إن هذا الاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة (المصدر الأساسي للأزمة) بعلاج مشكلاتها وأزماتها بشكل يضمن مصالحها الخاصة ومتجاهلة بذلك الوضع الاقتصادي السيئ في الدول النامية، سيعمق من وجهة نظرنا الفارق والهوة والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في تحقيق منافسة تجارية عادلة بينهما يضمن لكليهما من تحقيق أهدافه بعيدا عن تحقيق أي أضرار للطرف الآخر من الدول.

ولقد أشار في هذا السياق سفير الهند في المنظمة العالمية للتجارة إلى أن برامج التحفيز المختلفة هذه قد بلغت قيمتها في الدول المتقدمة وعدد من دول آسيا نحو ثلاثة (03) تريليون دولار⁵، والسؤال الذي سي طرح نفسه هنا هو: "ما هو الضرر الذي سوف يلحق باقتصاديات الدول النامية جراء منافستها لاقتصاديات الدول المتقدمة والتي تحظى بكل هذا الدعم من التريليونات من الدولارات وبرامج التحفيز المختلفة الأخرى الخ".

ولقد جاء تساؤل "جوزيف ستيجليتز" والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد يصب في نفس اتجاه سؤالنا هذا، حيث كتب في مقال له:

"كيف للدول النامية من منافسة الإعانات والضمانات الأمريكية؟؛

وكيف تستطيع دولة نامية أن تدافع أمام مواطنيها عن فكرة حرية التجارة؟.

إن حقيقة هذا الأمر، هو أن فكرة التحرير هذه بكافة أشكالها أصبحت في عداد الأموات على الأقل في الوقت الحالي وهذا دائما حسب الاقتصادي جوزيف ستيجليتز⁶.

وما يعزز هذا أيضا هو موافقة الكونغرس الأمريكي بتاريخ 2009/02/13 على خطة إنقاذ بقيمة 787 مليار دولار بعد خطة إنقاذ سبقتها في أواخر سنة 2008 بلغت قيمتها نحو 700 مليار دولار، يضاف إلى هذا مختلف الحوافز التي تقدم إلى مختلف القطاعات لتنشيط السوق الأمريكي، كما أن الوضع لا يختلف كثيرا في الدول الأوروبية، حيث طلب من شركات تصنيع السيارات في فرنسا بأن تشتري قطاعا محليا بدلا من استيرادها من الخارج، وغير بعيد عن فرنسا وفي جارتها إسبانيا بالتحديد قام أحد وزرائها بحث المستهلكين المحليين بشراء كل ما هو إسباني فقط.

إن هذه النماذج المشار إليها لهي تشير بحق إلى تزايد إجراءات الحمائية التجارية الجديدة يوما بعد يوم وعمما بعد عام.

II-3. مواقف علماء الإقتصاد من الحماية التجارية الجديدة

لقد انقسم علماء الإقتصاد في هذا الموضوع إلى فريقين اثنين، فمنهم من رأى بأنه يعارض كافة أشكال الحماية التجارية ولأي غرض أو هدف، لأن هذا حسب وجهة نظرهم سيضر أكثر مما ينفع وبخاصة في المدى المتوسط والطويل، أما الرأي الآخر فقد رأى بأن الحماية التجارية ضرورة حتمية خاصة في ظل الظروف التي يمر بها الإقتصاد العالمي في ظل الأزمات.

فعلى سبيل المثال يرى الإقتصادي "بول كروغمان" والحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد، بأن الزيادة في التعريف الجمركية قد لا يشكل قرارا صائبا في ظل الأوضاع الإقتصادية العادية، لكنه في ظل الظروف التي يمر بها الإقتصاد العالمي -خصوصا في ظل الأزمات- سيؤدي بالإقتصاد إلى وضع أفضل، وعليه سيكون هناك زيادة في التوجه نحو الحماية التجارية بالقدر الذي سنتأخر فيه عن تقديم برنامج إنعاش إقتصادي فاعل⁷.

إلا أن هذا سيقود في المقابل -وهذا دائما حسب الإقتصادي "بول كروغمان"- إلى الحد من قدرة الدول النامية في مواجهة الأزمات الإقتصادية -خصوصا إذا استمرت هذه الدول النامية في إتباع سياسات تحرير التجارة- مقارنة بالدول المتقدمة والتي تحظى ببرامج الدعم المختلفة، وعليه وجب على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية بالأفعال لا بمجرد الأقوال والوعود.

بالمقابل يتجه الرأي الآخر إلى اعتبار أن تدخل الحكومات خلال الأزمات لمساعدة المؤسسات المتعثرة سيشكل دعما يتعارض ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة في المنافسة الحرة والعدالة، وعليه يرى أنصار هذا الاتجاه لمواجهة الحماية التجارية الجديدة هذه، يجب اتخاذ خطوتين متمثلتين في:

- 1- إحياء وتقوية آليات منظمة التجارة العالمية لمواجهة التوجهات الحماية التجارية الجديدة؛
- 2- وضع نظام يساعد مجموعة العشرين (20) على تجنب اللجوء لتطبيق سياسات حمائية.

إلا أن الواقع يعزز من زيادة التوجه نحو الحماية التجارية، ويرجع السبب في ذلك بشكل أساسي إلى عدم اتخاذ أي خطوة جدية من قبل جميع الدول متقدمة منها أو نامية حيال هذه الإشكالية لحد الآن، ضف إلى ذلك أن كل دولة تسعى جاهدة وبشكل فردي ومن مصلحة ضيقة لتحقيق أهدافها الخاصة وإنقاذ نفسها من آثار أية أزمة إقتصادية محتملة.

من خلال عرضنا لهذا الجزء المتعلق بالحماية التجارية الجديدة، نخلص إلى أنه وفي ظل التراجع الحاد والضعف الكبير المسجل في صادرات الدول النامية إضافة إلى دخولها في مشكلات إقتصادية بالغة الخطورة، بسبب ما يعرف بالحماية التجارية الجديدة التي اتبعتها وانتهجتها الدول المتقدمة والمسبب الأساسي للأزمة والتي قامت بتقديم برامج تحفيزية كبيرة إضافة إلى حزم إنقاذ ضخمة، في حين تركت فيه الدول النامية لوحدها في معالجة مشاكلها الإقتصادية.

لكن المسألة لم تتوقف عند تقديم برامج الدعم و خطط الإنقاذ هذه فقط، بل مست القواعد نظم الصرف الدولية التي بنيت منذ أكثر من أربعين سنة وولدت ردود أفعال سلبية من خلال التأثير على قيم العملات الوطنية باتجاه الإنخفاض لزيادة المكاسب الناجمة عن التجارة الدولية، و ذلك من خلال مضاعفة تنافسية منتجاتها الوطنية ضمن ما يعرف بـ "حرب أو صراع العملات" و الذي لم يعد مرتبطا بالشق التجاري فقط بل أصبح يهدد استقرار النظام المالي و النقدي العالمي، فما هي حقيقة صراع العملات و ما هي أب¹⁹ أعاده الحقيقة؟.

III- التحول إلى حرب العملات و أهم أطرافه الفاعلة

لقد كان لفعل حزم الإنقاذ و خطط الدعم في الإقتصاديات الغربية ردود فعل سلبية زادت من الانسداد التجاري بين إقتصاديات الدول الناشئة وإقتصاديات الدول النامية، مما أدى هذا إلى قيام إقتصاديات الدول الناشئة أو الصاعدة بتخفيض قيم عملاتها الخارجية.

و لقد أضحت قضية انخفاض قيمة العملات للدول الصاعدة مقابل الدولار أو العملات الأخرى في الآونة الأخيرة تثير أحد أهم الصراعات الإقتصادية بين الدول، فلقد قامت كل من روسيا والهند وتركيا والبرازيل وبعض الدول بتخفيض قيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي.

هذا الإجراء دفع ببعض مراكز القرار الإقتصادية الغربية مثل الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان للضغط على الدول الصاعدة كالصين، البرازيل والهند لأجل رفع قيمة عملاتها وذلك بغية تخفيض الأخطار التي لحقت بالدول الغربية جراء تخفيض تلك الدول لقيمة عملاتها، حيث سمح هذا الإجراء لهذه الدول الصاعدة بتحقيق أسعار منخفضة لمنتجاتها الموجهة للتصدير.

III-1- ماهية حرب العملات: تعددت الرؤى حول مفهوم صراع العملات من خلال أبعاد العملية لكن تبقى

موحدة من حيث المغزى أو الهدف و لعل أشهر هذه التعاريف هو تعريف "وليام ليكين" الذي يرى أنها عملية تتجاوز

المحددات التنافسية الكلاسيكية الجزئية و التأثير على مؤشرات التوازن الخارجي لغرض زيادة الفرص التسويقية داخليا و خارجيا⁸.

ويمكن تعريف حرب العملات أيضا على أنها:

"اعتماد دولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول وتقليص حجم ثرواتها بالاعتماد على سياستها النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي)، ليصبح ذلك شكل من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد"⁹.

ويمكن تقديم تعريفنا الخاص بحرب العملات على أنها:

كل إجراء تقوم به دولة معينة من شأنه تخفيض في قيمة عملتها مقارنة مع العملات الدولية الأخرى، مما يسمح لها بتعظيم صادراتها وتحقيق فوائض في ميزانها التجاري، ويرجع ذلك إلى أن تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المصدرة وجعلها أكثر تنافسية من نظيراتها من صادرات الدول الأخرى.

من خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ بأن التخفيض في قيمة العملات أو ما اصطلح على تسميته بـ "حرب العملات" سيكون له آثار إيجابية على الدول التي قامت بتخفيض قيمة عملتها، في حين سيكون له آثار سلبية على الدول الأخرى المشتركة معها في التجارة.

حيث أن لانخفاض قيمة عملة أي بلد لفائدة كبيرة تتمثل في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، حيث أن انخفاض العملة لدولة معينة يؤدي إلى زيادة تنافسية صادراتها بفعل انخفاض أسعارها مما يؤدي هذا إلى زيادة صادراتها وإلى أيضا انخفاض وارداتها¹⁰، ذلك أن تخفيض قيمة العملة سيؤثر على أسعار استهلاك المنتجات المستوردة، حيث يجعل منها أسعار مرتفعة مقارنة مع أسعار المنتجات المنتجة والمصنعة محليا وهذا ما سيؤدي إلى تخفيض الواردات¹¹.

وعليه أمكن اعتبار أداة سعر الصرف أو ما أصبحت تعرف فيما بعد بـ "حرب العملات" من أدوات الحمائية التجارية الجديدة، لأنها تعتبر من أهم الأدوات الفعالة والتي لها تأثير على مستويات الاقتصاد داخليا أو خارجيا، وترجع أهميته أيضا كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصادات الدولية سواء ما تعلق بحجم التجارة الخارجية، الاحتياطات الدولية، وعلى ميزان المدفوعات، كما له تأثير أيضا على زيادة القدرات التنافسية للمؤسسات المصدرة وعلى نموها أيضا¹²، مما جعل بعض الدول تتلاعب به بغية تحقيق ما يتمشى وسياساتها الاقتصادية. وسنحاول في العنصر الموالي الوقوف على بعض تجارب بعض الدول في تخفيض قيمة عملتها ومدى تأثير ذلك على تنافسية صادراتها.

III-2. تخفيض العملات بعض الدول الصاعدة:

لقد أدى الانخفاض النسبي لعملات الدول الصاعدة من تحقيق فوائض نقدية كبيرة بالنسبة لهذه الدول، نتيجة انخفاض أسعار منتجاتها الموجهة للتصدير، وهذا ما سمح لها أيضا بمضاعفة حجم مساهمتها في الصادرات العالمية، في مقابل ذلك تقلصت حجم مساهمة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان في الصادرات العالمية، أنظر الجدول (02)¹³.

ويلاحظ أن حجم مساهمة كل من الصين، روسيا، الهند والبرازيل في سنة 2012 قد تجاوزت في معظمها ضعف ما سجلته هذه الدول في سنة 2003، ويرجع ذلك بشكل أساسي كما تم ذكر ذلك سابقا إلى انخفاض أسعار صرف عملاتها، مما سمح لها بتحقيق تنافسية كبيرة لصادراتها نتيجة انخفاض أسعار صادراتها، في مقابل ذلك سجلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان انخفاضات تفاوتت حدتها من دولة لأخرى، حيث يعزى ذلك الانخفاض إلى ارتفاع أسعار صرف عملاتها مقارنة بالدول الأخرى مما أدى ذلك إلى ضعف تنافسيتها التصديرية مقارنة بالدول الصاعدة أنظر الشكل (01).

III-3. المواجهة الأمريكية الصينية لتخفيض العملات أو مواجهة حرب العملات:

إن الانخفاض الشديد لقيمة اليوان يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الإختلالات في العلاقات التجارية الدولية و السبب الأول لبروز الحروب التجارية و التي أطلق عليها حرب العملات¹⁴. والملاحظ أن السلع الصينية تجتاح الأسواق الدولية بأسعار منخفضة وجودة بدأت تتحسن وتسبق غيرها من السلع والخدمات القادمة من الو.م.أ، الاتحاد الأوروبي واليابان، وهذا راجع إلى تكلفة اليد العاملة المنخفضة والانخفاض

الاستثنائي لتكلفة الإنتاج، و لكي تحافظ الصين على عملتها منخفضة تقوم بشراء ما متوسطه مليار دور يوميا في محاولة منها لتجفيف الأسواق من الدولار، و إبقاء سعره مرتفعا تطبيقا لسياسة تخفيض اليوان للرفع من الميزة التنافسية في الأسواق الدولية لزيادة الصادرات¹⁵.

ونظرا للخطر الذي واجهته العديد من الدول نتيجة قيام بعض الدول بتخفيض قيمة عملاتها، مما سمح لها بتحقيق تنافسية تصديرية كبيرة وتحقيق أيضا فوائض في ميزانها التجاري، ويضاف إلى هذا أيضا الأزمة المالية التي ضربت بالاقتصاد العالمي أواخر سنة 2008، مما نتج عنها ركود وانكماش اقتصادي عالمي حاد يعد الأسوأ منذ أزمة الكساد العظيم في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي.

ولهذا اتجهت العديد من الحكومات والبنوك المركزية إلى التدخل لإصلاح الخلل والركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة، إلى القيام بخفض كبير في أسعار الفائدة وكذلك إلى سياسة التخفيض الكمي* .

ففي أوت من سنة 2007 وفي عز الأزمة المالية، كان هناك انخفاض لقيمة الدولار في حدوده الدنيا مقارنة بالأورو وبعض عملات الدول الأخرى، فلقد قامت البنوك المركزية في الدول التي مستها الأزمة إلى القيام بتخفيض كبير في أسعار الفائدة وكذلك إلى تطبيق سياسة التخفيض الكمي التي تمت الإشارة إليها سابقا.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد وصلت إلى مستويات صفرية، فقد بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 0,5%، بينما وصلت في دول الاتحاد الأوروبي إلى نسبة 01 %، في حين قام البنك البريطاني بإيقافها عند نسبة 0,5%، كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجز في موازنتها تراوح بين 12 % إلى 13 % من الناتج الداخلي الخام "PIB" من سنة 2009 إلى غاية سنة 2010 تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة وخطط الإنعاش الاقتصادي " Les plans de relance"¹⁶.

وبعد استخدام البنوك المركزية لجميع الأدوات المتاحة ضمن السياسة النقدية (خفض معدلات الفائدة وتطبيق سياسة التخفيض الكمي)، لم يبق إلا الاتجاه نحو سياسة أخرى لدعم الصادرات، ألا وهي التدخل في سوق سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة لدعم الميزة التنافسية للسلع والخدمات التي تقوم بتصديرها، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات مضادة هدفها هو رفع قيمة عملات الدول الصاعدة لإبعادها عن المنافسة، تمثلت في ضخ كميات هائلة من رؤوس الأموال بغرض شراء الأصول المالية في أسواق تلك الدول، وهذا ما حدث فعلا فقد لجأت الولايات المتحدة بضخ المزيد من الدولارات في أسواق الدول الصاعدة كالهند، البرازيل وروسيا للاتجاه إلى الضغط على عملاتها نحو الارتفاع.

من خلال الجدول (03) والشكل (02) والذي يوضح حجم ضخ الدولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أسواق الدول الصاعدة نلاحظ أن ضخ الدولار يزداد من سنة إلى أخرى تقريبا، ما عدا سنة 2014 والتي قرر فيها البنك الفدرالي تخفيض ضخ الدولار إلى 65 مليار دولار شهريا و780 مليار دولار سنويا.

إن الهدف من ضخ الدولار هو رفع معدل النمو في هذه الدول بشكل مؤقت، وفي نفس الوقت لرفع من قيمة عملات هذه الدول لإضعافها على المنافسة مع الدول الغربية، وهذا ما سيؤدي إلى ضرب البنى الإنتاجية في هذه الدول المنافسة للغرب، ومن ثم عودة الطلب على منتجات الدول الغربية ومن ثم عودة النمو للمراكز الإنتاجية الغربية. كما تقتضي هذه السياسة ضرورة سحب رؤوس الأموال في لحظة معينة من أجل إحداث انهيار وعدم استقرار في قيمة العملات، إضافة إلى عدم استقرار اقتصادي في تلك الدول، وهذا ما يذكرنا بما حل بدول النور الآسيوية في سنة 2008.

وبالفعل فقد آتت هذه السياسة أكلها فقد أدت إلى هروب رؤوس الأموال من الدول الصاعدة (تركيا، البرازيل، الهند، إندونيسيا، جنوب إفريقيا وروسيا)، حيث بلغ مجملها سنة 2013 حوالي 15 مليار دولار، ومع حلول سنة 2014 وفي شهر فيفري بلغت 12 مليار دولار¹⁷.

من خلال الجدول (04) والشكل (03) والذي تتضح حجم الخسارة في عملات بعض الدول لسنة 2013 نلاحظ بأن جل عملات الدول الصاعدة تراجعت نتيجة هروب رؤوس الأموال والتي جاءت في الأول على أساس ضخ دولارات مقابل شراء أصول مالية، وعليه يمكن أن نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في سياستها والتي تتضمن ضخ الدولارات من أجل الإخلال باقتصاديات الدول الصاعدة، إلا أن هذه السياسة لم تنجح مع الصين فهي وحدها بقيت في منأى عن هذه الإختلالات والتراجعات، ذلك أن قوانينها وسياساتها لا تسمح بخروج رؤوس الأموال¹⁸.

IV - دور منظمة التجارة العالمية في مواجهة الحماية الجديدة وحرب العملات:

يبدو أن الخطر الحقيقي الذي أصبح يواجهه التجارة الدولية بات يتمثل في ما يعرف بـ "الحماية التجارية" و"حرب العملات"، وهذا ما دفع بالمدير العام للمنظمة العالمية للتجارة "باسكال لامي" إلى تحذير صانعي القرار

والسياسات في مختلف الدول التي تتبنى سياسة الحمائية التجارية وسياسة تخفيض قيمة عملتها (حرب العملات)، من أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى العودة إلى سياسات الحمائية التجارية التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي.

كما أكد "باسكال لامي" على أن سعي الدول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة (تحقيق معدلات تصديرية مرتفعة) عن طريق التلاعب في أسعار صرف عملاتها، فإن هذا سيقود إلى اتخاذ خطوات بعدها، تتمثل في إقامة حواجز من التعريفات الجمركية، كما اعتبر مدير هذه المنظمة على أن المشكلتين الوحيدتين اللتين تواجهان الاقتصاد العالمي والمنظمة العالمية للتجارة هما "الحمائية التجارية" و "حرب العملات".

كما حذر المدير العام لهذه المنظمة أيضاً، من أن قيام بعض الدول باستخدام إجراءات حمائية سيقود بالدول الأخرى المشتركة معها في التجارة إلى تبني سياسات حمائية لكن بطابع انتقامي، وهذا ما سيؤدي إلى آثار سلبية على التجارة الدولية بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام.

إن هذه التحولات المشار إليها أعلاه لا تصب مطلقاً في مصلحة نظام حرية التجارة أو أنصار الليبرالية الجديدة، ومن ثمة تضع الكثير من علامات الاستفهام و التساؤلات حول مستقبل مشروع العولمة و شكل النظام التجاري والمالي الدولي وطبيعة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإطار المؤسسي للنظام التجاري العالمي، وعليه يمكن تلخيص محاور تفعيل أداء المنظمة العالمية للتجارة ضمن محورين أساسيين، حيث يرتبط الأول بجملة إجراءات عملية وتنظيمية تحد من التوجهات الحمائية وردود أفعالها، و الثاني يركز على طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و تحقيق المزيد من العدالة في التعامل و الوفاء بالالتزامات تجاه المنظمة.

IV-1. الإجراءات و التدابير العملية لتجاوز موجة الحمائية الجديدة وحرب العملات:

إن تجاوز السلوكيات الحمائية الجديدة للدول الأعضاء يتطلب تفعيل القوانين الموجودة و اتخاذ مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها ضمن المحاور التالية:

1. الالتزام العملي بالاتفاقيات و جعلها موضع تنفيذ: وذلك من خلال:
 - ضرورة تخفيض الإطار الزمني المسموح به للجان الإستئنافية لحالات عدم الالتزام بقرارات المنظمة؛
 - إعطاء صلاحيات أكبر للهيئات الرقابية و اعتماد نتائج التحقيقات بصورة مستقلة؛
 - فرض عقوبات مالية على التطبيق المتأخر غير المبرر لقرارات المنظمة سواء الوزارية أو المتعلقة بتسوية المنازعات؛
 - تفعيل القوانين والآليات المتعلقة بتعويض الدول النامية جراء الاعتداءات التجارية و حالات عدم الالتزام من طرف الدول المتقدمة.
2. النفوذ إلى الأسواق: و ذلك من خلال:
 - إجراء إصلاح هيكلي إيجابي في الدول المتقدمة حتى يتم ضمان عدم حدوث ضغوط تتطلب تدابير المنطقة الرمادية في المستقبل؛
 - لا بد من وضع حدود دنيا من التعهدات الاستيرادية في إطار حظر إمكانية العودة لإجراءات المنطقة الرمادية في المستقبل؛
 - ينبغي الحد من عملية تصاعد التعريفات عند الأزمات في الدول المتقدمة بل إلزتها بشكل نهائي.
3. الممارسات التجارية غير العادلة: و ذلك من خلال:
 - وضع حدود واضحة للخروج عن نظام الحصص العادية في إطار عملية تكيف الحصص؛
 - لا بد من وجود رقابة فاعلة على عملية تكيف الحصص لضمان ألا تكون الدول النامية هي المستهدفة منها تحديداً؛
 - ينبغي استبعاد الدول النامية من الملحق VII فقط عندما يستقر أو يزيد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عند الحد الحرج لمدة سنتين.

IV-2. ضرورة تفعيل الالتزام و تجسيد العدالة التجارية بين الدول الأعضاء:

يجب التأكيد هنا إلى أن الإجراءات المشار إليها أنفاً غير كافية إذا لم يرافقها تعاون حقيقي بين الدول الأعضاء لاستكمال مسار التحرير التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية، ورغم التحولات الحاصلة والتي كان لها تأثير على تحديد طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، إلا أن ظاهرة الحمائية الجديدة والتحول إلى حرب العملات

تمثلان صورة من صور الصراع القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية، فقد كان للتوجهات نحو تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تأثير قوي على صانعي السياسات من الدول النامية كوسيلة لمجابهة هذا التحدي، إذ كان من المتوقع أن الانفتاح على الأسواق العالمية والمنافسة يسمحان لهذه الدول بأن تغير كلا من وتيرة ونمط إسهامها في التجارة الدولية، وبالتالي التغلب على مشاكل موازنتها الداخلية¹⁹.

إلا أن المؤتمرات الوزارية الأخيرة (جنيف 2009، 2011) عرفت تعثرا ملحوظا بسبب الصراعات المتكررة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ولعل سبب الصراع الرئيسي هو عدم التزام هذه الأخيرة بتنفيذ القرارات الوزارية للمؤتمرات السابقة، وهو ما أوجد صورة من عدم الجدية في الالتزام بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في إطار المنظمة وهو ما يهدد مستقبلها.

إن هذه المظاهر الجديدة التي تمت الإشارة إليها أعلاه، عمقت من التصور والموجود أصلا لدى الدول المتقدمة من أن التعاون مع الدول النامية لم يكن بذات المستوى من الضرورة، وإنما المطلوب فقط هو وضع وإبقاء أسواق تلك الدول النامية مفتوحة أمام منتجات وصادرات الدول المتقدمة.

خصوصا إذا علمنا بأن الدول النامية تتمتع بقاعدة استهلاكية ضخمة بسبب القاعدة السكانية الكبيرة التي تتمتع بها، إضافة إلى تمتع الدول النامية بتنوع كبير في الموارد البيولوجية والطبيعية، في مقابل ذلك تفتقر الدول المتقدمة لمثل هذه الموارد وأيضا للقاعدة السكانية، مما يجعل مستويات الاستهلاك في الدول المتقدمة جد منخفضة وخصوصا في ظل الأزمة التي كانت تعصف بها.

إن على الدول النامية أن تدرك أهمية تقوية قدراتها في التعامل مع الخارج وتعظيم الانتفاع والاستفادة من هذا التعامل إما بشكل فردي أو بشكل جماعي.

إلا أن المنهج الفردي ليس بذلك الأسلوب الذي يحقق أكثر فعالية وتأثير خصوصا في ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وعلى العكس من ذلك فقد يحقق العمل الجماعي لعدد كبير من الدول وخاصة إذا تكتلت في إطار تكتلات واتحادات اقتصادية ما هو مرجو منها، سواء كانت هذه الدول مطالبة أو مدافعة.

إلا أن أهم ما يلاحظ هو أن الدول النامية وخلال العشرية من السنوات الماضية أو أكثر فقدت من توحدها، وكان ذلك نتيجة تشجيع الدول المتقدمة لها إلى ضرورة التفكير بمصلحة فردية ضيقة ومنعزلة عن باقي الدول النامية الأخرى، ويرجع ذلك أيضا إلى أن أي تكتل أو تعاون من قبل الدول النامية كان يفسر على أنه تسييس للجات أو لمنظمة التجارة العالمية.

في حين تناست أو تجاهلت الدول الكبرى المتقدمة بأن أول تسييس للجات أو لمنظمة التجارة العالمية كان من طرف هذه الدول نفسها، إذ أقدمت المملكة المتحدة في سبيل حل نزاعها مع الأرجنتين في قضية ما يعرف بـ "جزر المالديف وفوكلاند" إلى الاستعانة بالنص الأمني من المادة 21 من اتفاقيات جات 1994²⁰.

وعليه نكرر هنا أنه يجب على الدول النامية أن تتحد وتتكامل في شكل مجموعات كبيرة أو في شكل تكتلات أو اتحادات اقتصادية وعلى أساس ثابت وليس على أساس كل قضية أو حالة على حدة.

إنه لمن دواعي الغرابة أن تتحد الدول المتقدمة وتفاوض في شكل مجموعات مع قوتها وتأثيرها الشديدين، في حين نجد أن الدول النامية تعمل بشكل منفرد ومنعزل برغم ضعفها وتخلفها الشديدين، إنه من باب أولى أن التوحد والعمل الجماعي يكون للضعفاء أكثر منه للأقوياء.

V- الخلاصة:

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1- تساهم تغيرات القيمة الخارجية للعملات الوطنية في التأثير بشكل واضح على القدرات التنافسية لمخرجاتها في الأسواق الدولية، وهو ما حاولت عديد الدول الصاعدة استخدامه كرد فعل لعدم التزام الدول المتقدمة بقرارات المنظمة وممارساتها الحمائية المتكررة؛

2- فرضت الدول المتقدمة قيودا حمائية كلاسيكية (تجارة المنسوجات، الحديد والصلب) كردة أفعال على منتجات الدول الناشئة، بتهمة الإغراق أحيانا والمبالغة في تخفيض قيمة العملة أحيانا أخرى، وهو ما يضع التجارة الدولية تحت رحمة: قيود حمائية جديدة ← تخفيض العملات الوطنية ← قيود حمائية كلاسيكية؛

3- أصبح الانتقال إلى جيل جديد من الإجراءات الحمائية معلنا خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وبرامج الدعم والإنقاذ والتي استفادت منها عديد المؤسسات في الدول الرأسمالية؛

- 4- لا تتوان الدول الرأسمالية في عدم تطبيق تشريعات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق الأمر بمصالحها التجارية، وهذا يعود بالأساس إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به داخل هذه المنظمة خاصة في عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام؛
- 5- أثبت الواقع أن الدول المتقدمة هو أول من يمارس سلوكيات الحمائية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية للحد من تدفق النقد باتجاه الخارج والعودة إلى وضعية التوازن؛
- 6- ساهمت معدلات النمو المرتفعة ونجاح برامج التصنيع في تدعيم موقع الاقتصاديات الناشئة ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، حيث زاد وزنها وأصبح تأثيرها واضحا، وبالتالي فإن أي إجراء لا يتوافق مع مصالحها سيولد ردود أفعال سلبية لديها تجاه الدول المتقدمة، وهو ما يضع النظام التجاري العالمي في مرحلة صراع جديدة، بدأت بما يعرف بـ "حرب العملات"؛
- 7- تحتاج المعالجة السليمة لصراع أو حرب العملات إلى المزيد من التنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات النقدية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال التأثير على السياسات النقدية الوطنية وأنظمة الصرف تحديدا.

- وانطلاقا مما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية، والمتعلقة بضرورة تفعيل دور منظمة التجارة العالمية لتجاوز الإفراط في وضع القيود الحمائية وتنظيم عمليات التحرير التجاري:
- 1- توسيع دائرة التشاور و المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية للقرارات المتعلقة ببرامج الدعم والإنقاذ في مراحل الأزمات دون اتخاذها بشكل فردي مما يضر بالأطراف الأخرى؛
- 2- ليس في مصلحة أو فائدة الاقتصاد العالمي أن يقع في "حرب العملات"، وعلى ذلك وجب على مختلف الدول أن تتبنى قواعد عادلة ومنطقية، كما يجب أن يقتصر تدخل البنوك المركزية في مختلف الدول إلى هدف مقصود ومحدد، كمعالجة التضخم... الخ، ولا يجب أن تنقاد أو تقحم نفسها في عمليات تخفيض العملة لتقليل من تنافسية صادرات الدول الأخرى -لأن هذا الإجراء لو مورس من قبل كل الدول فإن هذا الإجراء لا يكون له أي تأثير-، وعليه لا يمكن اعتبار تخفيض قيمة العملة كعلاج وحيد وناجح للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مختلف دول العالم؛
- 3- تسريع وتيرة المفاوضات المتعلقة بالملفات العالقة كتحرير الملف الزراعي، مما يعطي فرصا تصديرية جديدة للدول النامية من شأنها التخفيف من حدة الصراع التجاري ضمن الاتفاقيات أو المجالات المحررة؛
- 4- إن من وجهة نظر الدول النامية أن إدخال التحسينات على عمل المنظمة العالمية للتجارة لتقويم مسارها و ضمان صيرورتها واستمراريتها لممكن بشروط أولها وأهمها هو قيام بعض الدول النامية نفسها ممثلة في عشرة (10) أو خمسة عشر (15) دولة، بإجراء تنسيق وتوحيد كامل بينها وعلى أسس ثابتة وليس على أسس فردية ضيقة ومنعزلة عن بقية الدول النامية الأخرى، هذا وحده ما سيؤدي إلى تحسين عمل هذه المنظمة، لأن الدول النامية ستشكل قوة وتأثير في هذه المنظمة، مما يحذو بهذه الأخيرة إلى مراعاة والاهتمام بمصالحها على غرار مصالح الدول المتقدمة؛
- 5- ضرورة مراجعة آليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وتجاوز نظام الحصص لضمان استمرارية المنظمة، إذ أن "ظاهرة الحمائية الجديدة" أو "حرب العملات" ما هي إلا إشكالية فرعية أمام حالة التخبط التي تعيشها المنظمة في اتخاذ قراراتها وفشل مؤتمراتها الوزارية الأخيرة لخير دليل.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم (01): التجارة الأمريكية الصينية للسلع سنة 2011 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الأشهر	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
جانفي 2011	8,078.1	31,349.6	23,271.5
فيفري 2011	8,437.2	27,278.7	18,841.5
مارس 2011	9,518.8	27,601.4	18,082.6
أفريل 2011	7,971.0	29,567.1	21,596.8
المجموع 2011	34,0051	115,796.8	81,791.6

Source : Trade in Goods with China, 26/06/2011,
http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

جدول رقم (02): يوضح حجم مساهمة الدول الصاعدة في الصادرات العالمية لسنة 2003-2012 الوحدة: %

الدول	السنة	2003	2012
الصين		5.9	11.4
روسيا		01	2.9
الهند		0.8	1.6
البرازيل		01	1.4
الاتحاد الأوروبي		42.3	32.4
الولايات المتحدة الأمريكية		15.8	13.8
اليابان		6.4	4.5

المصدر: معن خالد، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (03): يوضح حجم ضخ الدولار شهريا و سنويا للسنوات: 2008-2014 الوحدة: مليار دولار

السنوات	كمية ضخ الدولار شهريا	كمية ضخ الدولار سنويا
2008	30	360
2009	30	360
2010	30	360
2011	40	480
2012	40	480
2013	85	1020
2014 ^{*20}	65	780

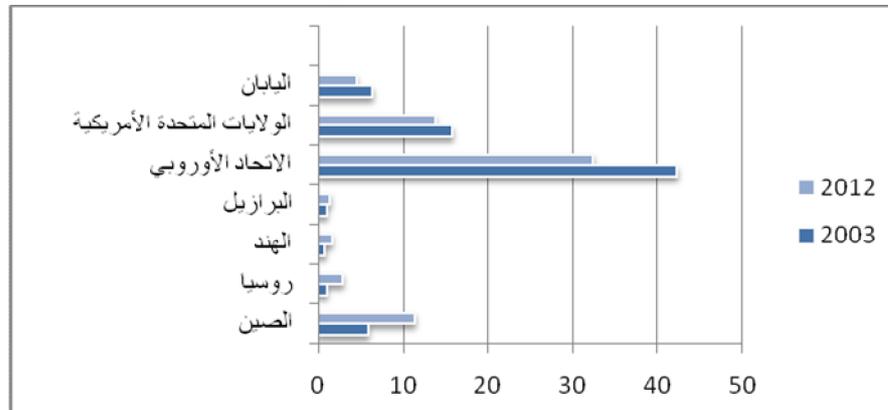
المصدر: معن خالد، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (04): يوضح حجم الخسارة في عملات بعض الدول لسنة 2013 الوحدة: %

الدول	حجم الخسارة
البرازيل	16 -
الهند	3,4 -
روسيا	4,7 -
تركيا	7,9 -
أندونيسيا	20 -
الصين	8,5 +

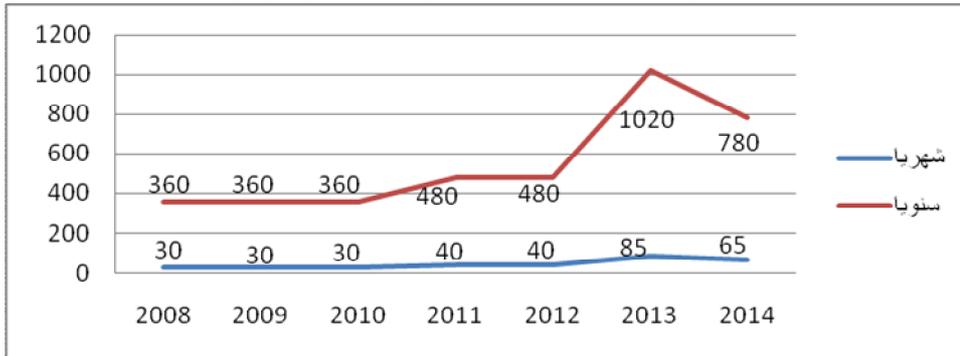
المصدر: معن خالد، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم (01): يوضح حجم مساهمة الدول الصاعدة في الصادرات العالمية لسنة 2003-2012 الوحدة: %



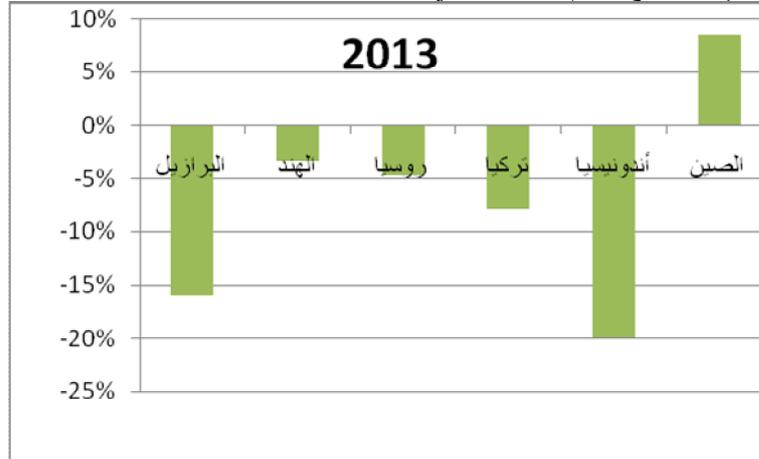
المصدر: من إعداد الباحثان بناء على برنامج Excel 2007

شكل رقم (02): يوضح حجم ضخ الدولار شهريا وسنوياً
للسنوات: 2008-2014 الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج Excel 2007

شكل رقم (03): يوضح حجم الخسارة في عملات بعض الدول لسنة 2013 الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج Excel 2007

- الإحالات والمراجع :

1. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية "في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2011، ص: 116.
2. رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2010، ص: 94.
3. Peter. G. Dowson, "New or Old Protectionism...?" Working Paper N° 289. D.C.N.T Waschingon 2012, P:09.
4. Ibid, P : 10.
5. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص: 117.
6. نفس المرجع. ص: 117.
7. نفس المرجع، ص: 119.
8. William R. Cline, Currecy wars ?, person Institute For International Economics, Working Paper N° 26-10 Waschingon, 2010, P: 06.
9. محمد جلال، حرب العملات... وصراع البقاء...، تم تصفحه بتاريخ: 30 أبريل 2014 على الساعة: 10:28. <http://www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread.php>

10. عبد العزيز فريد صابمة، نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية، رسالة دكتوراه في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009، ص: 28.
11. Christian De Boissieu, G 20: vers la fin de "guerre des monnaies"?, Regards sur l'actualité, N⁰ : 371, Paris, France, entretien réalisé le 18 mars 2011, P : 20.
12. François Dupuis et Hendrix Vachon, Prévisions des devises, Desjardins Etude économique, Paris, France, 19 février 2013, P : 02.
13. معن خالد، حرب العملات الدولية ... إلى أين؟ تم تصفحه بتاريخ 30 أبريل 2014 على الساعة: 09:18.
www.kassiounpaper.com/economy/item/6115-2014-03-23
14. Joseph E. Gangon, Currency Wars, Working Paper N° 28-13 Peterson Institut for International Economics, Waschington, 2013, P: 04
15. William R. Cline, Op.cit, P : 11
- * سياسة التخفيف الكمي هي عبارة عن قيام البنك المركزي بطبع كميات من أوراق البنكنوت و إعادة ضخها إلى الأسواق مما يعني زيادة المعروض النقدي، لمزيد من التوضيح: راجع في ذلك: محمد جلال، مرجع سبق ذكره.
16. Christian De Boissieu, "de la crise financière à la guerre des monnaies"?, question internationales, N0 :43, Paris, France, mai- juin 2010, P : 47.
17. معن خالد، حرب العملات الدولية ... إلى أين؟، مرجع سبق ذكره.
18. نفس المرجع السابق.
19. يلماظ أكبوز، تعريب: السيد أحمد عبد الخالق، الدول النامية التجارة العالمية الأداء والآفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 23.
20. بها جيرات لال داس، تعريب: رضا عبد السلام، اتفاقات منظمة التجارة العالمية (المثالب، الاختلالات والتغيرات اللازمة)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص: 168-169.
- 21 * لأن البنك الفدرالي الأمريكي أعلن في سنة 2013 أنه سيخفض نسبة الضخ إلى 65 مليار دولار شهريا، أي أن حجم الضخ المتوقع لسنة 2014 سيكون 780 مليار دولار.